التَّمْيِيزُ

التمييز هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقية أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميز، وتفسير ومفسر، وتبيين ومبين. قال[1]:

٣٥٧- اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِيْنٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

اسم جنس وبمعنى من يشتمل التمييز، واسم لا والمفعول الثاني من نحو: استغفر الله ذنبًا، والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه، ومبين مخرج لما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول به، ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به، وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله: (**ينصب**) وفهم من قوله: (**بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ**) أن الناصب له ما قله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف فقيل: الناصب له الفعل نحو: طاب زيد نفسًا، أو ما أشبهه نحو: زيد طيب نفسا. وقيل: الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور، ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع أو ما أشبهه، والعذر له أن التميز في هذا النوع لما كان رافعا لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله (**اسم**) خبر مبتدأ مضمر تقديره هو اسم أي التمييز اسم، و(**بمعنى من**) في موضع الصفة لاسم، و(**من**) مضاف إليه، و(**مبين**) نعت لاسم، و(**نكرة**) نعت بعد نعت، و(**ينصب**) جملة مستأنفة، و(**تمييزا**) منصوب على الحال، و(**بما**) متعلق بينصب، و(**ما**) موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، و(**قَدْ فَسَّرَهْ**) في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسره، وفي فسره ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر له والأول أظهر.

ثم مثل فقال:

---

(١) **المعنى**: التمييز: هو كلّ اسم نكرة مُتَضَمِّن معنى (مِنْ) لبَيَان ما قبله مِنْ إجمال، والعامل في نصب تمييز الذات، هو: ما فَسَّرَه التمييز (أي: المقادير وشبْهها). فالمساحَة نحو (عندي شِبْرٌ أَرْضاً) والكيل نحو (له قفيزٌ بُرّاً) و الوزن نحو (عليك نوان عَسَلا وتمراً).

التمييز فَضْلةٌ، كالمفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال.

ويُسَمَّى: مُفَسِّراً، وتَفْسيراً، ومُبَيِّناً، وتَبْييناً، ومُمَيِّزاً، وتَمْيِيزاً.

- خرج بقوله (مُتَضمن معنى مِنْ) الحَالُ؛ لأنها متضمنة معنى (في).

- وخرج بقوله (لبيان ما قبله) ما تضمَّن معنى (مِنْ) وليس فيه بيان لما قبله، كاسم (لا) النافية للجنس، نحو: لا رجلَ قائمٌ؛ فإن التقدير: لا مِنْ رجلٍ قائمٌ.

٣٥٨- كَشِبْرٍ أَرْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلا وَتَمْرَا

فأتى بثلاثة من المثل: الأول: المَمسوح وهو (**شبرا أرضًا**) والثاني: المكيل وهو: (**قفيز برا**) والثالث: الموزون وهو قوله: (**وَمَنَوَيْنِ عَسَلا وَتَمْرًا**) وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسيذكره في بابه، وقوله (**أرضا**) تمييز لشبرن و(**برا**) تمييز لقفيز، و(**عسلا وتمرا**) تمييزان لمنوين، والمنوان تثنية منا وهو الرطل.

ثم قال[1]:

٣٥٩-وَبَعْدَ ذي وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غَذَا

الإشارة بذي إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين، وقوله: (**إذا أضفتها**) أي إذا أضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول: شبر أرض، وقفيز بر، ومنوا عسل وتمر، وقوله: (**كَمُدُّ حِنْطَةٍ**) مبتدأ ومضاف إليه، و(**غدا**) خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك: مد حنطة غداً.

ثم قال:

٣٦٠-وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا

يعني: أن المميز إذا أضيف إلى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز، وفهم من قوله (**إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا**) أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز ملء ذهب، فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو: هو أحسن الناس رجلا، إذ يجوز أن تقول: هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافا، لكنه صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الأول، و(**النصب**) مبتدأ، و(**بعد**) متعلق به، و(**ما**) موصولة وصلتها أضيف، و(**وجب**) خبر المبتدأ، و(**إن كان**) شرط، و(**مثل**) خبر كان، و(**ملء الأرض**) مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف وتقديره إن كان مثل قولك: لي ملء الأرض ذهبًا.

---

(١) المعنى: يجوز جرّ تمييز الذّات (الواقع بعد المقادير من: المساحة، والوزن، والكيل) بالإضافة، إن لم يُضَف إلى غيره، نحو (عندي شِبرُ أرضٍ، وقفيز بُرٍّ، و منَوا عَسَلٍ) و (مُدّ حِنطَةٍ غذاءٌ).

ولكن إن أضيف الدال على المقادير إلى غير التمييز وجب الأخير، نحو (ما في السّماءِ قدرُ راحةٍ سحاباً).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾. وقوله سبحانه: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾ فـ (قَدَرُ) مساحة، و(ملءُ) كيلٌ، و (مثقال) وزن.

ثم قال:

٣٦١- وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلا مُفَضِّلا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا

يعني: أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلا في المعنى وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلا في المعنى أنك إذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به بنحو: أنت أعلى مترلا أعلا مترلك، وفهم منه أن الواقع بعد افعل التفضيل إذا لم يكن فاعلا في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو: أنت أفضل رجل، بل يجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف إلى غيره فإنه ينتصب حينئذ نحو: أنت أفضل الناس رجلا، و(**الفاعل**) مفعول مقدم بـ (**انصبن**) و(**المعنى**) منصوب على إسقاط الخافض، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا إلى المعنى، و(**مفضلا**) حال من الفاعل المستتر في انصبن، و(**أفعل**) غير منصرف للعلمية والوزن.

ثم قال:

٣٦٢- وَبَعْدَ كُلٍّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يعني[1]: أن التمييز ينتصب بعدما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله: (**كأكرم بأبي بكر أبا**) قال في شرح الكافية: والمراد بأبي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عن أبي بكر صاحبه، وفهم من قوله: (**وَبَعْدَ كُلٍّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا**) أن ذلك غير خص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما: ما أفعله وأفعل به فدخل في ذلك، وما أفهم للتعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: ويله رجلا، وويحه إنسانا، ولله دره فارسا، وحسبك به كافلا، ونحو ذلك.

ثم قال[2]:

٣٦٣-وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

---

(١) **المعنى**: يقع تمييز النّسبة (منصوباً) بعد كلٍّ صيغة تدلّ على تعجّب، نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً رجلا) و (أَكْرِمْ بأبي بكرٍ أبا) و (للهِ دَرُّكَ عالماً) و (حَسْبُك بزيدٍ رَجُلا) و قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّهِ حَسِيباً﴾، وقول الشّاعر:

بَانَتْ لتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

الشاهد فيه: قوله (جَارَه) حيث وقع تمييزاً بعد ما دلّ على التَّعجب، وهو قوله (ما أَنْتِ).

(٢) **المعنى**: يجوز جرّ التمييز بـ (مِنْ) إنْ لم يكن فاعلا في المعنى، ولا تمييزاً لعَدَد؛ فتقول: عندي شبْر من أرض، وقَفيزٌ من بُرٍّ، ومَنَوان من عَسَلٍ وتَمْر، وغرست الأرضَ من شجرٍ؛ ولا تقول: طابَ زيدٌ من نفسٍ؛ لأنّ التمييز فاعل في المعنى، والأصل: طَابَتْ نَفْسُ زيدٍ؛ ولا تقول: عندي عشرون من درهمٍ؟ لأنّ (درهم) تمييز عدد.

قد تقدم أن التمييز على معنى من، لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح، وكله يصالح لمباشرتها إلا نوعين: تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناها، فلا يقال نحو: عندي عشرون درهما عشرون من درهم، ولا في طاب زيد نفسا، طاب زيد من نفس. ثم أتي بمثال من الفاعل في المعنى فقال: (**كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ**) فنفسا تمييز وهو فاعل في المعنى لأن التقدير: لتطب نفسك وغير مفعول باجرر، و(**بمن**) متعلق باجرر، و(**الفاعل**) مجرور عطف على (**ذي**) والموصوف بذي محذوف وكذلك بالفاعل، و(**المعنى**) منصوب على إسقاط في، و(**إن شئت**) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، و(**غير**) تمييز الفاعل في المعنى.

ثم قال:

٣٦٤- وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

يعني: أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز، وقوله (**مطلقا**) أي: سواء كان اسما أو فعلا، أما إذا كان اسما فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عندي عشرون درهما، فالعامل في درهم عشرون فلا يجوز عندي درهما عشرون، وأما إذا كان فعلا فإذا كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً تقديه عليه نحو: ما أكرمك أبا، ونعم رجل زيد، وإن كان متصرفًا ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه، وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم، وظاهر قوله: (**نَزْرًا سُبِقَا**) أن له مذهبا ثالثا وهو جواز تقديمه بقلة و لم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه على عامله المتصرف قوله[1]: [الطويل]

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وأبيات أخر، و(**عامل التمييز**) مفعول، و(**مطلقا**) حال من عامل (**التمييز**) و(**الفعل**) مبتدأ، و(**ذو التصريف**) نعت له والخبر في (**سبقا**) و(**نزرا**) حال من الضمير المستتر في (**سبقا**).

---

(١) لم أقف على قائله.

و (ذرعًا): الذّرع بسْطُ اليدين. و (الضّارع): الذّليل.

والشّاهد فيه: (ذرعًا) حيث قدّم التّمييز - ذرعًا - على عامله وهو الفعل المتصرّف - أضيق -؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور؛ وقياسيّ عند الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد.

انظر: شرح الكافية الشّافية ٧٧٧/٢، وشرح التّسهيل ٣٨٩/٢، وابن النّاظم ٣٥٢، والمقاصد النّحويّة ٢٣٣/٣.